القوى الصاعدة والتحدي البيئي: حالة الصين

أ. منير مباركية

أستاذ مساعد "أ"، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة

ملخص:

بشهد العالم منذ عقود تحولا في القوة لصالح مجموعة من القوى الصاعدة، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والتي يشار إليها اختصارا بمجموعة "البريكس" (BRICs). لكن صعود هذه القوى يأتي اليوم في سياق مختلف عن تجارب الصعود السابقة، سياق يفرض قيودا وتحديات لم تعرفها القوى الصاعدة من قبل، وعلى رأس تلك التحديات "التحدي البيئي"؛ حيث لم تعد عناصر وموارد البيئة المحلية والعالمية تتحمل المزيد من التلويث والاستنزاف الناجم عن أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تطبع النهج التنموي لكل من القوى القائمة والصاعدة على حد سواء. وانطلاقا من دراسة حالة الصين، يستكشف هذا المقال كيف تضع المشكلات والقضايا البيئية اليوم قيودا وعتبات وتحديات أمام القوى الصاعدة، وتعيد تشكيل مسارات واستراتيجيات صعودها نحو مراتب القوى الكبرى والعالمية.

Résumé:

Depuis des Décennies, Le Monde a connu une Transformation de puissance en faveur un groupe de puissances émergentes, qui sont le Brésil, la Russie, l'Inde, la Chine et l'Afrique du Sud, désignées par le terme (BRICs). Mais l'émergence de ses puissances intervient dans un contexte différent de celui des expériences d'émergences antérieures, Contexte qui contient des contraintes et des défis que n'a pas connues les puissances émergentes auparavant, à la tète desquelles se trouve le défi environnemental. Les éléments et les ressources de l'environnement locaux et mondiaux n'étant pas en mesures de supporter davantage de pollution et d'usure causés par les modes de production et de consommation qui caractérisent les modes de développement des puissances existantes et émergentes. Partant de l'étude de cas de la Chine, cet article montre comment les problèmes et les questions de l'environnement constituent des contraintes, des limites et des défis à l'égard des puissances émergentes, et reformulent les processus et les Stratégies de leur émergence vers le statut de grande puissance et puissance mondiale.

مقدمة

يشهد العالم منذ عقود بروز مجموعة من الدول التي توصف، وتصنف على سلم القوى الدولية، على أنها "قوى صاعدة"، ونقصد هنا: الصين، الهند، روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا التي تشكل ما يعرف بـ: مجموعة "البريكس" (BRICs)، وهي الدول التي تستحوذ اليوم على نصيب معتبر من القوة خاصة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وتواصل مسيرتها التنموية في اتجاه التقدم في مراتب القوة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولكن طريق تلك القوى نحو مراتب القوى الإقليمية والعالمية لا يخلو من مجموعة من العقبات والتحديات الجدية أمام نماذجها التنموية واستراتيجيات صعودها. وعند الحديث عن التحديات التي تواجه القوى الصاعدة، غالبا ما يكون "العالم البيئي" على رأس تلك التحديات خاصة بالنسبة للعملاقين الأسيويين الصين والهند،1 حيث لم تعد البيئة المحلية في تلك الدول، وكذلك البيئة العالمية، تتحمل المزيد من التردي والاختلال والتلوث والاستنزاف... وبات مصيرها "مرهونا إلى درجة كبيرة بطبيعة الخيارات التنموية للقوى الصاعدة"، ما أدخل هذه الأخيرة في معضلة "تنموية–بيئية–أخلاقية" كبيرة.

وتعتبر الصين من بين أبرز القوى الصاعدة التي تواجه معضلة حقيقية، تجعل من مشكلات البيئة قضية جوهرية ستحدد مسار ومصير النموذج التنموي الصيني، ومستقبلها كقوة عالمية محتملة، وهو ما يجعل من الحالة الصينية الأكثر إلحاحا لأن تكون حالة دراسية يمكن الانطلاق منها لدراسة مدى تأثير التحدي البيئي على مسارات القوى الصاعدة واستراتيجياتها التنموية، وكيفية تعامل تلك القوى مع هذا التحدي.

ما سبق يجعل من هذه الدراسة محاولة لتقديم إجابة على التساؤلات الملحة التالية: إلى أي مدى تشكل قضايا البيئة ومشكلاتها تحديا حقيقيا أمام الصين كقوة صاعدة؟ وما هي تأثيراتها الحاصلة والمتوقعة على نموذجها التنموي واستراتيجيات صعودها؟

في محاولة لمعالجة الإشكالية السابقة، تستعرض هذه المقالة مادة موزعة على أربعة محاور، يقدم المحور الأول تشخيصا للسياق البيئي المحلي والعالمي للصعود الصيني، وهي الخطوة الضرورية الأولية لكل الدراسات المعنية بقضايا وسياسات البيئة وآثارها المختلفة،2 ويحدد المحور الثاني المعالم الرئيسية لنموذج التنمية والصعود الصيني ودوره في تعقيد الوضع والمعضلة البيئية التي تعرفها الصين،

فيما يحدد المحور الثالث التداعيات المختلفة لوضع البيئي المحلية والعالمية على الاستراتيجيتها التنموية للصين ومسار صعودها.

أولا: السياق "البيئي" للصعود الصيني:

يأتي الصعود الصيني اليوم في سياق مختلف تماما عن تجارب صعودها السابقة،* فإضافة إلى الضغوط الناجمة عن العولمة والهيمنة الأمريكية، يواجه الصعود الصيني ضغوطا وتحديات (وفرص أيضا) بفرضها الواقع البيئي المحلي والعالمي.

1. السياق البيئي المحلي:

رغم أن النقاش حول التحديات البيئية التي تواجهها الصين، وكذلك الجهود الموجهة للتعامل معها، غالبا ما تتركز حول العلاقة بين "التزود بالطاقة والنمو الاقتصادي"، إلا أنه وبالنسبة للصين، لا تعتبر هذه هي القضية الملحة الوحيدة، فالصين نواجه العديد من مصادر القلق البيئي ذات الصلة باستراتيجيتها التنموية، وبطموحاتها الاستراتيجية.

تعاني الصين من مشاكل بيئية كباقي الدول من قبيل: التلوث والتصحر والمياه الحمضية والأودية الميّتة والكوارث الطبيعية... إلا أن حجم تلك المشكلات ودرجة حدتها، أكثر وقعا في الحالة الصينية، وأصبحت تدق ناقوس الخطر ليس محليا فقط، وإنما إقليميا وعالميا أيضا.

وحتى نقترب أكثر من السياق "البيئي" الداخلي للصعود الصيني، نستعرض هنا أبرز المشكلات البيئية الصينية وأبعادها وتقديراتها الأخيرة.

- **مشكلة التلوث الهوائي:**

مشكلة تلوث الهواء في الصين باتت أكثر بروزا في السنوات الأخيرة، إذ تضم الصين 16 من بين 20 مدينة الأكثر تلوثا في العالم.[3] وتتجلى حدة وخطورة التلوث الهوائي في الصين من خلال سحب الدخان التي تغطي أجواء المدن الصينية الكبرى، حتى انتشرت مقولة أن «من يزور الصين (خاصة بكين أو شنغهاي) قد يمضي هناك أسابيع عدة دون أن يرى الشمس»،** وحسب مكتب البيئة في بكين، فإنه في سنة 2013 عرفت بكين 176 يوما بنوعية هواء جيدة، و189 يوما من التلوث الهوائي الخطير،[4] وهذا إضافة إلى انتشار الروائح الكريهة، وامتلاء الهواء الذي يستنشقه الصينيون اليوم بالرصاص والعديد من المواد السامة.[5]

فالتلوث الهوائي أصبح "أكثر سمية"، ويتسبب في نسبة عالية من تشوه المواليد، ووفاة آلاف الصينيين سنويا، ويجبر الكثيرين على ارتداء الأقنعة الهوائية، وآخرين على تغيير مدينة الإقامة

متسببا في هجرة عكسية من المدن الكبرى نحو الصغرى، ومن المدن نحو الأرياف....[6] كما أدى إلى إثارة الرأي العام البيئي المحلي، وتقوية المنظمات والجمعيات البيئية في الصين، وهو ما قد يخلق ضوابط وتحديات جديدة وقوية لسياسات الحكومة الصينية.

– **مشكلات المياه:**

رغم أن الصين دولة غنية بمصادر المياه (مرتبة السادسة عالميا)، وتشتهر بأنهارها وأوديتها وقنواتها المائية، إلا أنها تعاني من "مشكل مياه مركب" وخطير: فموارده محدودة، وموزعة بشكل غير عادل على الأقاليم والمناطق الصينية، وملوثة وتعاني من الاستغلال المفرط وغير العقلاني.[7]

في تشخيصه لمشكلة ندرة المياه في الصين يقول "ليستر براون" (خبير البيئة الدولي لدى الأمم المتحدة): «إن مشكلة نقص الماء تعد واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه الحكومة الصينية، فحوالي 400 مدينة من بين المدن الصينية الـ: 600 الكبرى تعاني من نقص المياه»[8]، كما أن 61 بالمائة من الشعب الصيني يتمتعون بنصيب من المياه الشروب أقل من الحد الأدنى العالمي.

ولندرة المياه في الصين أبعاد: **ندرة بنيوية** ناتجة عن التوزيع غير المتساوي للموارد بين الشمال والجنوب ولعدد السكان، والمسار السريع للتعمير والتصنيع؛ فالماء يندر في مناطق الطلب العالي ويتوفر في مناطق الطلب المنخفض (جنوب الصين)، فالصين الشمالية التي تحتضن 42 بالمائة من السكان، وخاصة 60 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة، لا تملك سوى 14 بالمائة من الموارد المائية الصينية،[9] وهو ما يعني أن شمال البلاد يعاني من مشكل "أمن مائي"؛ و**ندرة طبيعية** ناجمة عن موجات الجفاف والقحط التي تعرفها الصين من فترة لأخرى، فقد "عرفت الصين في العشرية الأخيرة ست سنوات متعاقبة من الجفاف وبحدة لم تشهدها منذ 50 سنة".[10]

أما عن مشكلة تلوث المياه، فقد كانت من بين «أكثر القضايا البيئية الوطنية إلحاحا منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في الصين في بداية ثمانينات القرن الماضي»،[11] فثلث الأنهار الكبرى، و 85 بالمائة من البحيرات و 57 بالمائة من المياه الجوفية ملوثة، وحوالي 300 مليون من سكان الأرياف لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النقية..[12] واليوم هناك خمسة من بين سبعة أنهار كبرى في الصين، والتي تمثل 70 بالمائة من المياه العذبة هناك، غير قابلة للاستخدام الآدمي، كما يعتبر تلوث المياه السبب في عديد الأمراض وحالات الوفاة في الصين[13]... وكنتيجة لمشكل المياه المركّب المشار إليه، تتوقع وزارة المياه الصينية حلول أزمة مياه خطيرة بحلول 2030.[14]

- **تراجع الغطاء النباتي والغابي:**

مشكلة تراجع الغطاء الغابي والنباتي ظلت تؤرق الصين منذ مئات السنين، ولكنها ازدادت حدة في خمسينات القرن الماضي مع ما عرف "بالوثبة الكبرى إلى الأمام" التي رخصت مخططاتها التنموية لقطع الشجار على نداق واسع من أجل توليد الطاقة للجهاز الصناعي.[15]

حاليا، تغطي الغابات مساحة 17 بالمائة فقط من الأراضي الصينية، وهذا أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 27 بالمائة، ويرجع السبب إلى أن الصينيين اليوم أصبحوا من أكثر المستهلكين للأخشاب بعد الأمريكيين، كما أن حوالي 40 بالمائة من واردات الأخشاب الصينية تتم بشكل غير قانوني، وهو ما يفاقم من حدة الأزمة ويصعب التعامل معها.[16]

- **مشكلة التصحر:**

ربع مساحة الصين هي أصلا عبارة مناطق صحراوية، وظاهرة التصحر في ازدياد مستمر كل عام وتزحف على باقي مساحة البلاد، والصحراء في طريقها لأن تغطي ثلاثة أرباع مساحة البلاد، ويعبر عن هذا الوضع عالم البيئة "بيتر هيك" بالقول: «لم يعد يبقى للصينيين سوى جزء صغير من بلدهم تزدحم فيه كل أنشطتهم الاقتصادية والصناعية والزراعية، وهذا لا يمثل سوى ربع مساحة الصين».[17]

وتفقد الصين سنويا حوالي 5800 ميلا مربعا من الأراضي الزراعية، كما أن 31 بالمائة من تربة الأراضي عرضة للتلف، و85 بالمائة من الأراضي الزراعية تعرف تدهورا شديدا.[18]

- **الملوثات والنفايات الصلبة:**

أصبحت الصين توصف بأنها "مقلب قمامة العالم"، فهي تنتج ثلث قمامة العالم ومعظمها لا تتم معالجته،[19] وأكثر النفايات الإلكترونية في العالم ينتهي بها الأمر في الأراضي الصينية،[20] كما تعتبر الصين «الوجهة الاستثمارية الأشهر لأكثر الصناعات الملوثة في عصرنا» وفق ما جاء في كتاب "تدفق النهر الأسود" للكاتبة الأمريكية "إليزابيت إيكونومي".[21]

2. السياق البيئي العالمي:

ليس واقع البيئة الداخلية ومواردها فقط هو الذي يفرض تحديات أمام التنمية في الصين ومسار صعودها، وإنما أيضا واقع البيئة العالمية؛ فمع انتشار الوعي بالأخطار التي تتهدد البيئة العالمية (الاحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، فقدان التنوع البيولوجي، التلوث، ضغط الموارد

الطبيعية...) الناجمة عن النشاط البشري،* اكتشف العالم أن «تسارع الضغوط البشرية على "النظام الأرضي" Earth System جعلنا نقترب من عدة عتبات عالمية وإقليمية ومحلية حرجة، أو لعلّنا تجاوزناها. وبمجرد تجاوز هذه العتبات، من المحتمل حدوث تغييرات سريعة، وربما لا رجعة فيها بالنسبة لوظائف الكوكب التي تحفظ الحياة، مع تأثيرات كثيرة معاكسة على رفاه البشر».[22]

هذا الوضع الصادم، ولّد "رأيا عاما بيئيا عالميا" قويا، ودفع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين نحو البحث السريع عن سبل تدارك الخطأ الكبير في أساليب التنمية التي اعتمدتها دول العالم منذ قرون، أو على الأقل تغيير اتجاهاتها المستقبلية لتكون أكثر استدامة، ووضع "سقف بيئي" لأهدافها وطموحاتها.

وقد تجسدت ردة الفعل العالمية حول الحقائق البيئية المذكورة في القمم والمنتديات والاتفاقيات والمعاهدات العالمية ذات الصلة بمختلف جوانب حماية البيئة، والتي كان أبرز ما انبثق عنها هو: مفهوم وسياسات "التنمية المستدامة"، تحديد أجندة وأهداف للتنمية العالمية (أهداف التنمية للألفية)، تحديد عتبات بيئية (فردية ومحلية وعالمية) ومؤشرات لتتبع الواقع البيئي وتوقع اتجاهاته في مختلف دول ومناطق العالم،** وكذلك مأسسة وحوكمة السياسات البيئية العالمية... وصولا إلى التحضيرات الأخيرة لأجندة التنمية العالمية لما بعد 2015، والتي ستحدد "أهدافا للتنمية العالمية المستدامة"، وتضبط سياسات واستراتيجيات التنمية بعتبات ومقادير أكثر دقة تراعي استدامة التنمية والبيئة وتسمح بالمتابعة والتقييم وتحديد المسؤولية.

ولما كانت الحدود السياسية للدول لا تنطبق على الآثار البيئية لسياساتها التنموية (عالمية المشكلات البيئية)، فإن الصين، التي تصعد اليوم ضمن السياق البيئي المحلي والعالمي المذكور، تجد نفسها في مواجهة ضغوطات وقيود بيئية متعددة المصادر والاتجاهات، تحت غطاء حماية البيئة، وهو التحدي الذي ينبغي عليها التعامل معه بجدية.

ثانيا: نمط التنمية الصيني وعلاقته بتعقيد التحدي البيئي:

في الحالة الصينية، تآزرت عدة عوامل لزيادة فداحة المشكلات البيئية للصين مقارنة بالقوى الصاعدة الأخرى: العدد الهائل للسكان (1,3 مليار نسمة)،[23] الوضع البيئي المتدني أصلا، وندرة الموارد البيئية... ومع ذلك فإن فهم التحديات الحقيقية التي يفرضها وضع البيئة في الصين

والعالم على الصعود الصيني ينطلق من تحديد مدى التوافق والتعارض بين نموذج التنمية واستراتيجيات الصعود الصيني من جهة، ومتطلبات حماية البيئة والتنمية المستدامة من جهة ثانية.*

منذ انطلاق نهضتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، وإصلاحاتها الاقتصادية في نهاية سبعينات القرن الماضي، اتسم نموذجها التنموي بعدة سمات كان لها أثرها البالغ على البيئة في الصين والعالم، ويمكن توضيحها في العناصر التالية:

1. أولوية تحقيق نسبة نمو سنوي مرتفعة والمحافظة عليها:

مقارنة بصعود قوى دولية تاريخية سابقة، تعتبر مسارات صعود القوى في عصر العولمة أكثر سرعة وقوة، وهي حال الصعود الصيني في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث تمكنت الصين في فترة وجيزة من الوصول إلى نسبة نمو اقتصادي تفوق العشرة بالمائة والمحافظة عليها لعقود.

فمن أجل الحفاظ على استمرارية نسبة نمو مرتفعة لا يتوقف العمل والإنتاج في الصين للوقوف على الأضرار البيئية أو التقليل من حدتها، "فالشعب الصيني يعمل ليل نهار، وطيلة أيام الأسبوع"، وبذلك "الصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعرف عطلة نهاية الأسبوع".[24]

وإن كان هذا النمط مفيدا جدا من النواحي الاقتصادية والسياسية، إلا أنه من منظور بيئي أو من منظور التنمية المستدامة، يعتبر كارثيا على حاضر ومستقبل البيئة في الصين والعالم؛ إذا ساهم في تعقيد المشكلات البيئية وتراكمها نتيجة صعوبة حلها.

فالمشكلات البيئية الصينية أصبحت من طبيعة مُركّبة؛ ففي حين اختبرت الدول المصنعة العريقة الخسائر البيئية على مراحل ومحطات مختلفة من مسار تنميتها الاقتصادية الطويل، في الصين هذه المراحل والمشكلات تسارعت وتداخلت، وكنتيجة لذلك، المشكلات التي تتشكل أسرع من تلك الموجودة وساري التعامل معها وحلها، هذا إذا كان بالإمكان حلها أصلا،[25] فالصين لا تملك رفاهية "لوث أولا، ثم نظف بعد ذلك" التي كانت متاحة أمام الدول المتقدمة،[26]

كما أن تلك المشكلات أصبحت ذات طبيعة "عالية الحركية"، فالمشاكل التي يتم التعامل معها في منطقة ما تنتقل إلى أخرى، فهي تنتقل من المدن الكبرى نحو الصغرى، ومن المدن إلى الريف، ومن المناطق الأكثر تصنيعا نحو الأقل.[27]

2. التصنيع الكثيف والضخم:

قام نموذج التنمية الاقتصادية الصيني على التصنيع سواء للسواق المحلية أو الدولية، ولكن نمطها الصناعي قديم ويرتكز على الصناعات الثقيلة المفرطة في الاستخدام الطاقوي وعالية التلويث،[28]

ولم تتخلص منه حتى السنوات القريبة الماضية. وهو السبب الرئيسي الذي يؤدي بالحتم إلى ظهور سخونة زائدة وتلوث الهواء، و شدة الخناق على الموارد الطبيعية... وقد أدركت واعترفت حتى السلطات الصينية بالأضرار البيئية الكبيرة التي تسببت فيها الصناعة الصينية، خاصة على مستوى البيئة المحلية.

3. استقلالية القرار الاقتصادي للمقاطعات والأقاليم:

استقلالية القرار لدى الحكومات المحلية لعبت دورا رئيسيا في النهضة الاقتصادية الصينية مثلها مثل الإصلاح المؤسسي، فهناك إجماع بين الاقتصاديين الصينيين أن نموذج تقوية الحكومات المحلية وتشجيع المنافسة فيما بينها، خاصة المنافسة على أموال الدولة، كان السائق الأول للمعجزة الاقتصادية الصينية في العقود الأخيرة.[29]

ولكن في السنوات الأخيرة بدت سلوكات تلك الحكومات أكثر تعنتا، ولا تحترم المعايير والإجراءات الضابطة للمشاريع بما فيها التدابير البيئية، وتتسبب في التقليل من فاعلية السياسات البيئية، وتبطل محاولات الحكومة المركزية ضبط زيادة نسبة النمو لتقليل الأضرار البيئية، وهو ما أثار اهتمام وتحفظ عدة وكالات ومؤسسات رسمية صينية.[30]

4. الاعتماد على الطاقات غير المتجددة:

النموذج التنموي الصيني قائم أساسا على التصنيع غير الصديق للبيئة، والذي يعتمد على الاستخدام الكثيف للطاقات غير المتجددة، إذ تستخدم طاقة الفحم في الصناعة وتوليد الطاقة بنسبة 75 بالمائة، في حين أن الطاقة النووية (الأقل تلويثا) لا تمثل سوى 04 بالمائة.[31]

وهو ما جعل الصين تعتبر حتى الآن أقل الاقتصادات كفاءة في استخدام الطاقة، إذ يصل استهلاك الصين للفحم إلى 50 بالمائة من الاستهلاك العالمي، وهي تنتج انبعاثات تزيد بمقدار تسع مرات لكل وحدة من المنتجات عما تنتجه اليابان، وخمس مرات أكثر مما تنتجه الولايات المتحدة.[32]

5. التجاهل والتحدي "القاتل" الطبيعة:

لا تزال الحكم الصينية القديمة، وأفكار ومقولات القادة الصينيين، تؤدي دورها في السياسة والاستراتيجيا الصينية المعاصرة، إذ يستمد نهج التنمية والصعود الصيني أغلب مقولاته واستراتيجياته منها، وقد ارتكزت الحكمة الصينية على إعطاء قيمة عليا للإنسان وتكريس عناصر

الطبيعة لرفاهيته، فمن بين ما كان "ماو تسي تونغ" بقول: «ينبغي أن ينتصر الإنسان على الطبيعة».

ومبالغة القادة الصينيين في تعظيمهم للإنسان وتحديهم للطبيعة، جعلتهم ينتهجون النهج الخطأ تجاه البيئة، ،[33] فلم يتم إدراج صنع وتنفيذ السياسات البيئية بشكل كامل في التخطيط الاقتصادي أو عمليات التشريع، وكان التعامل الصيني مع قضايا ومشكلات البيئة يميل إلى أسلوب «محاربة النيران بدل الوقاية من وقوعها»،[34] فتضرر كل البشر، والصينيون على وجه الخصوص، نتيجة تعاملهم السيئ مع الطبيعة.

ومع أنه لا يوجد شك في أن الجهود الصينية لتقليص التراجعات الإيكولوجية قد حققت بعض النجاح، إلا أن قوى التنمية الاقتصادية تبقى أقوى من السياسات البيئية التي تبقى مهمشة.[35]

ثالثا: تداعيات السياق البيئي على مسار واستراتيجيات الصعود الصيني:

مشكلات بيئية محلية وعالمية بالحجم الذي رأينا، لا بد وأن تلقي بضلالها على جهود كل القوى الدولية الصاعدة، وهو ما يبدو جليا في الحالة الصينية، حيث باتت المشكلات البيئية تشكل هاجسا حقيقيا للقيادة الصينية الطموحة.

في عام 2003 قامت مؤسسة "راند الأمريكية" بتحديد وتقييم ثمانية مخاطر كبرى يواجهها نمو الاقتصاد الصيني المستمر بسرعة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وجاءت الموارد المائية والتلوث في المرتبة الثالثة بعد هشاشة النظام المالي والمشاريع التي تملكها الدولة والفساد.[36] وهو ما يعني أن العامل البيئي يأتي ضمن التحديات الثلاث الأولى التي تواجه مسار الصعود الصيني.

وبشكل عام، يمكن أن نوضح أهم التداعيات البيئية على مسار الصعود الصيني في العناصر التالية:

1. **اختبار مصداقية وفعالية استراتيجيات الصعود الصيني:**

أسّست الصين، إقليميا وعالميا، لمسار صعودها بالعمل على تحسين صورتها، وطمأنة الآخرين بأن مواصلة التحديث في الصين ستكون له فوائد عامة ومشتركة بينها وبين الدول والكيانات السياسية الأخرى، وتجسد ذلك في استراتيجيتي: "الصعود السلمي" و"الدولة المسؤولة والمتعاونة" التي تتقاسم المسؤوليات والأعباء مع الدول الأخرى. وهي الاستراتيجيات التي وفرت للصين ظروفا إقليمية ودولية ملائمة، وساعدت على تحقيق ما وصلت إليه الصين اليوم من مراتب متقدمة في

المجالات الاقتصادية والاستراتيجية، وخففت من حدة النوايا الاحتوائية لدى القوى الكبرى الأخرى والقوة العظمى المهيمنة.

ويمثل التحدي البيئي هاجسا أمام المسؤولين الصينيين الذين يروجون لفكرة الصعود الصيني السلمي؛ فانهيار البيئة في الصين وتداعياته المحتملة على دول الجوار والعالم ككل، يربك الصورة السائدة عن استراتيجية التنمية السلمية والمشتركة التي عملت الدبلوماسية الصينية لسنوات طويلة على نشرها عالميا من أجل توفير ظروف دولية مساعدة للصعود الصيني، ورفع كل التحفظات القائمة حوله.

ومع بداية الحديث عن الصين كأكبر مصدر للتلوث في العالم (بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية)، خاصة بعد التقرير الذي أعده فريق من الخبراء من جامعة كاليفورنيا الأمريكية سنة 2008 الذي جاء فيه أن الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة "كأكبر ملوث للبيئة في العالم"،[37] تتعرض "استراتيجية الصعود السلمي" لأكبر خرق لها، حيث تحولت الصين، في نظر البعض، إلى أكبر مهدد للحياة البشرية ككل، وينظر إلى استمرار مسار صعودها وفق النموذج الحالي على أنه استمرار في تدمير البيئة والحياة على كوكب الأرض.*

كما أن "تحدي شح المياه"، جعل الكثيرين يتوقعون أن تدخل الصين في الصراعات الدولية المتوقعة حول المياه، هذا وقد بدأت الصراعات فعلا داخل الصين، بين الفلاحين وأرباب العمل، وبين المدن والمدن، ومنها النزاع الشهير بين المدينتين الكبيرتين: بكين وتيانجين على نهر "يوهي".[38]

فالصين التي التزمت إلى حد بعيد بعلاقاتها الودية والسلمية مع جيرانها، ومع الدول والقوى الكبرى الأخرى تكريسا لنهجها التنموي السلمي، تجد نفسها تمارس "عدوانا بيئيا" على نفسها وعلى الآخرين، متحولة بذلك إلى مصدر تهديد بيئي إقليمي وعالمي، وواضعة بذلك نهجها التنموي السلمي على المحك، فتسميتها بـ "التهديد الإيكولوجي" لكوكب الأرض يضر بمصداقية البلاد على الساحة الدولية.[39]

ومن ناحية أخرى، تواجه استراتيجية "الدولة المسؤولة والمتعاونة" بدورها اختبارا كبيرا؛ فالسعي الدولي لجعل الصين تلتزم بالمعايير البيئية الدولية يضع القيادة الصينية على المحك، فهي مجبرة من ناحية على الحفاظ على استمرار نسبة نمو مرتفعة لتغطية احتياجات مواطنيها، ومن ناحية ثانية

الحفاظ على صورتها كدولة مسؤولة أمام المجتمع الدولي إزاء قضايا البيئة، خاصة تلك التي تلعب هي دورا في تفاقمها.

فالصين التي ينظر إليها اليوم على أنها دولة ذات إمكانيات مالية عظيمة نتيجة احتياطها الضخم من العملة الأجنبية، زيادة على تحسن قدراتها التكنولوجية والإبداعية، تتحمل مسؤولية أكبر على عدم بذلها قدرا أكبر من الجهد والمال في سبيل إصلاح وتنظيف بيئتها الملوثة، وأصبحت تتهم بالتقصير في هذا الجانب.

بشكل مباشر، ينظر إلى الصين على أن بإمكانها أن تفعل أشياء من أجل البيئة ولكنها لا تفعل، أو لا تستجيب بالمستوى المطلوب على الأقل، وهذا من شأنه أن يضع علامات استفهام أمام الصين كدولة مسؤولة ومنسجمة مع المنظومة البيئية الدولية.

وقد علّق رئيس الوزراء البريطاني الأسبق " توني بلير" قائلا: "على الأمد البعيد، لن تكون هناك قضية أكثر أهمية من قضية تغير المناخ"، ولن يتوصل العالم إلى اتفاق بشأن محاولات تقليل هذه الظاهرة "إلا بمشاركة الصين، والولايات المتحدة، والهند"،[40] وبهذا يكون " بلير" قد خص القوة العظمى والقوتين الصاعدتين (الهند والصين) بالمسؤولية الكبرى والدور الحاسم في مواجهة أكبر الأخطار البيئية المتمثل في التغير المناخي أو الاحتباس الحراري.

كما أن الصين متهمة بتعطيل الجهود الدولية للتعامل مع التغير المناخي والاحترار الكوني، ويصل الحد بالبعض إلى اعتبار أنها تشكل "تحالفا" مع القوة المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) في هذا المجال، وهو ما يتسبب في استمرار الإضرار بالبيئة العالمية.[41]

2. التأثير على مستقبل ومآلات الصعود الصيني:

تفاءلت الكثير من الدراسات بمستقبل أفضل للصين وشعبها، وتوقعت أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الزعامة السياسية والاستراتيجية في العقود القادمة، بعدما أصبحت تنافسها اليوم على الزعامة الاقتصادية، ولكن هذا التفاؤل ما يلبث أن يخف عند التطرق إلى واقع البيئة في الصين والبيئة العالمية، بل قد يتحول إلى تشاؤم وتوجس وترقب للأسوأ.

فالتداعيات المحتملة للتدهور البيئي على الصين تجعل من جهودها التنموية وكأنها ذر للرماد في العيون، ويجعل من الصعود الصيني مجرد سراب، فقد بدأ الحديث عن احتمال تحول التجربة التنموية الصينية إلى كابوس بيئي بعد سنوات على حد تعبير "توماس فريدمان"، وأصبح يتم تشبيه الاستمرار في مدح التجربة الصينية والتفاؤل لها باستمرار الصعود نحو مرتبة القوة العالمية من قبل

القادة الصينيين بالرجل الذي يسقط من الطائرة وينتابه إحساس في اللحظات الأولى للسقوط بأنه يطير، حتى يصطدم بالأرض والواقع، وهو تشبيه لـ: "روب واتسون"، الخبير في شؤون البيئة الصينية ورئيس شركة "إيكوتيك العالمية" المتخصصة في إنشاء المباني الخضراء.[42]

وفي نفس السياق يرى آخرون أن «مضي الصين لأن تصبح قوة اقتصادية عظمى سيكون بمثابة انتحار إيكولوجي».[43]

3. الدفع نحو نمط تنمية مغاير للنمط الغربي:

الوضع البيئي الصيني والعالمي، يضغط على الصين، وعلى القوى النامية والصاعدة الأخرى، لتغيير نمط التنمية المتبع، وكذلك توجهات نمط الاستهلاك، ليكون مختلفا عن النموذج الغربي، وإلا ستكون العواقب وخيمة على الصين والعالم معا في العقود المقبلة.*

إذا كانت البيئة في الدول الصاعدة تتلوث بوتيرة أسرع من عملية إزالة التلوث (وهي حال الصين)، فالأمر يحتاج إلى حلول جذرية؛ فنموذج التنمية الاقتصادية الحالي ينبغي استبداله بآخر أقل تدميرا للبيئة،[44] وهو النموذج الذي لا تزال الصين تحاول رسم معالمه.[45]

وتؤكد على هذا الأمم المتحدة التي يرى خبراؤها أن «خطط النمو الاقتصادي الصينية الطموحة لا يمكن تحقيقها من الناحية البيئية، لأن العالم ليس به موارد كافية تسمح لسكان الصين البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة أن يتحولوا إلى مستهلكين على غرار النمط الغربي».[46]

وبالنظر إلى أن الصين (والقوى الصاعدة الأخرى) تنمو في بيئة ضاغطة ومقيدة لمتاحية الموارد،[47] يرى البعض أن الأمر قد يتطلب «عدة كواكب أرضية حتى تدعم سكان العالم إذا استهلك كل صيني قدرا من الموارد يساوي أو يقترب من ذلك الذي يستهلكه مواطن في الدول الغنية والمتقدمة».[48]

وتغيير هذا النمط نحو آخر قائم على التقشف وترشيد استخدام الموارد يعتبر تحديا حقيقيا للقيادة الصينية، التي تتخوف من ردة فعل المواطنين الصينيين المتأثرين بنمط الحياة الغربية، وغير المستعدين للتنازل عن مطلب الرفاهية والعيش البذخ على غرار المواطن الغربي، حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة والأجيال القادمة.

4. تأثر مناخ العمل وبيئة الاستثمار الصينية:

يتوقع أن يؤدي التلوث المستمر للبيئة في الصين إلى تأثر مناخها الاستثماري بفقدانها جاذبيتها الاستثمارية، لأن المستثمرين الأجانب بدأوا ينظرون إليها على أنها عبارة عن ""سحابة قذرة"، ولا يمكنهم أن يقيموا في مثل تلك الأجواء من التلوث الهوائي والمائي وحتى تلوث التربة.

ولما كان الاستثمار الأجنبي من أهم محركات نمو الاقتصاد الصيني، فإن تراجعه لأسباب بيئية سيعني تراجع النمو في الصين وتعثر مسارها التنموي بشكل عام، لأن استقرارها الاجتماعي والسياسي لن يحتمل الانخفاض أو التوقف المفاجئ في حركة النمو الاقتصادي.

وما يجعل وضع الصين أكثر تعقيدا، هو أن أية جهود للحد من الآثار البيئية المدمرة لنموها الاقتصادي، سيؤدي إلى رفع تكلفتها الاقتصادية والتقليل بالتالي من تنافسية سوقها الداخلية والخارجية. وبهذا تضع بيئة الاستثمار الصينية بين "مطرقة تدمير البيئة، وسندان حمايتها".

5. الكوارث الطبيعية ونتائجها:

ظلت الصين تعاني من فترة زمنية إلى أخرى من كوارث طبيعية (خاصة الفيضانات) والتي تؤثر بشكل سلبي على جهود التنمية الصينية وتكبدها خسائر بشرية ومادية كبيرة، ولكن في العقود الأخيرة «أصبح واضحا أن الحوادث المناخية باتت أكثر حدوثا، وأكثر حدة في مناطق محددة من الصين»،[49] وهي المناطق الأكثر تضررا بيئيا في الصين.*

فالنمو والتوسع السريع في الصناعات الثقيلة (خاصة البترولية والكيماوية) وكذلك تمركزها الجغرافي، التخزين المؤقت لكميات كبيرة من النفايات المادية، قلة الانتباه والعناية بالعوامل الخطرة المسببة للأحداث البيئية... كلها تشكل العوامل الرئيسية وراء الأحداث البيئية الخطيرة المتكررة في الصين.[50]

وحسب بعض التقارير، الأحداث (الكوارث) المرتبطة بالبيئة، باتت تحدث بشكل متكرر بمقدار حدث كل يومين، وهذه الأحداث لا تضر فقط بالبيئة وتهدد صحة وحياة الناس، فهي أيضا تعيق التنمية المستدامة وتعرض الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي للخطر والاهتزاز، وفي بعض الحالات، حين تتأثر بها بعض الدول الأخرى، تؤثر على السمعة الدولية للصين.[51]

كما أن بعض المشكلات البيئية لو تحولت إلى أزمات قد تهدد بقطع علاقات الصين مع العالم، مثلما حدث في حالات فيروس "السارز" وأنفلونزا الطيور... وهو ما ستكون له آثار دراماتيكية

على اقتصاد الصيني ومسار صعودها الذي يقوم بشكل أساسي على التشابك والتعاملات الدولية.[52]

6. رفع تكلفة الصعود وإبطاء مساره وخفض سقفه:

تدفع الصين سنويا فاتورة باهظة نتيجة واقعها البيئي وتداعياته المختلف على الاقتصاد والصحة والحياة العامة، ويتسبب ذلك في رفع تكلفة صعودها، إذ يقدر البنك الدولي التكلفة الإجمالية للتدهور البيئي واستنزاف الموارد في الصين بـ: 9 بالمائة من الدخل الوطني الخام (GNI).[53]

وقد قدرت الأكاديمية الصينية للتخطيط البيئي تكلفة التلوث لسنة 2010 بما قيمته: 3.05 بالمائة من الناتج الوطني الخام،[54] وهي التكلفة الاقتصادية للتلوث البيئي على أقل تقدير، فالتقديرات البيئية الصينية غير دقيقة وتتجاهل عديد المتغيرات.[55] ويتوقع أنه بحلول عام 2020 سيتسبب تلوث الهواء وحده في تحمل الصين خسائر توازي 1.3 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي.[56]

من ناحية أخرى، وحسب تقرير "الاتجاهات العالمية 2030: العوالم البديلة"، فإن "الضغوط الديموغرافية وتزايد القيود البيئية سيرغم الصين (والقوى الصاعدة الأخرى خاصة الهند)... على رفع وارداتها، وهو ما سيكون له بالغ الأثر على دخلها وعلى السوق العالمية في الوقت نفسه".[57]

أما عن تسقيف الصعود الصيني، فسينجم عن المشكلات البيئية التي من شأنها أن تجبر الصين على توجيه مزيد من اهتمامها إلى القضايا الداخلية على حساب ما كان يجب أن توجهه إلى القضايا الخارجية لتعزيز موقعها في هرم القوة العالمية،[58] وكذاك عن زيادة الوعي الدولي بقضايا البيئة، وتبني القوى الغربية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لأجندات دولية يتصدرها عنوان البيئة والتغيرات المناخية، وعن العتبات والقيود التي وضعتها الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بحماية البيئة، والتي ستجعل من الصعب على الصين، والقوى الصاعدة الأخرى، أن ترسم أهدافا تنموية طموحة دون أن تجابه باعتراضات وانتقادات القوى الغربية والمؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بالبيئة.

كما أن الإجراءات التي يُنصح بها للتقليل على الأقل من الأخطار البيئية المستقبلية كلها تشكل بدورها تحديا كبيرا للصين، حيث ستجد هذه الأخيرة نفسها مجبرة على غلق عديد مصانع الحديد والصلب، وتسريح عدد هائل من العمال... ما قد يتسبب في عدم استقرار اجتماعي وسياسي داخلي، وتراجع في مكانتها الدولية في بعض الصناعات.[59]

ولما كانت البيئة من بين القضايا الدولية الملحة التي لا يمكن التعامل معها على المستوى المحلي أو الإقليمي فقط، وإنما تتطلب مقاربات عالمية، فإن هذا سيحث القوى الصاعدة على مزيد من الرضوخ للقواعد الدولية لحماية البيئة، وبالتالي سيؤثر على **وتيرة نموها وصعودها**، فالصين التي استطاعت أن «تضاعف حجم اقتصادها الضعفين كل ثمان سنوات منذ انطلاق إصلاحات 1978، ومضاعفته بثلاث مرات خلال الفترة من 2001 إلى 2008»،[60] قد تتمكن من فعل مثل ذلك في الفترة القادمة بعد تحولها نحو مزيد الاهتمام بحماية البيئة وإدراجها في مخططاتها الاقتصادية.

خاتمة:

من خلال دراسة الحالة الصينية، وأخذا في الاعتبارات الفروقات بين القوى الصاعدة واستراتيجيات التنمية والصعود الخاصة بها، يمكن التعميم بالقول أن أنماط التنمية غير المستدامة للقوى الصاعدة، وزيادة الوعي بالمشكلات البيئية العالمية، وانتشار مفهوم وفكر التنمية المستدامة، تطرح اليوم مجموعة من التحديات الكبرى أمام القوى الصاعدة نوجزها في العناصر التالية:

- تحدي الموائمة بين متطلبات مواصلة مسار التنمية والصعود لتلبية حاجات مواطنيها والسمو في مراتب القوة الدولية من جهة، ونتائج ذلك على البيئة المحلية والعالمية من جهة ثانية.
- تحدي الموائمة بين صورتها ومسؤوليتها العالمية تجاه قضايا البيئة، واستمرار تملصها من التزاماتها الدولية بهذا الخصوص.
- تحدي بناء قدراتها في مجال الطاقات البديلة مع الحفاظ على استمرار نموها الاقتصادي على مستويات عليا لسد حاجات مواطنيها.
- تحدي استغلال القوى المهيمنة على القرار الدولي لهذه الظروف لاحتواء وكبح مسار صعودها عن طريق فرض معايير صارمة للتنمية الاقتصادية تحت مسمى "التنمية المستدامة" وحماية البيئة.

ومع ذلك، فمثلما تعتبر المشاكل البيئية هاجسا كبيرا للقوى الصاعدة، خاصة الصين، فإنها يمكن أن تتحول إلى فرصة ومجال آخر لإثبات الذات والتفوق، باعتبار تكنولوجيا البيئة والصناعات النظيفة أصبحت تلقى رواجا كبيرا في الأسواق العالمية مع زيادة الوعي البيئي العالمي، وبالمراهنة على "القدرة الصينية المتزايدة على الاستثمار في التحسينات البيئية"،[61] فالتوجه نحو البدائل البيئية

والتكنولوجيات الصديقة للبيئة واقتصاديات البيئة خيارات محل دراسة وتنفيذ من قبل القوى الصاعدة، ولكنها لا تزال بعيدة المدى من ناحية التجسيد والفعالية وإمكانية التنفيذ.

كما تعتبر بعض وجهات النظر المحايدة أن "تقاسم الأعباء البيئية العالمية الكبرى بين القوة المهيمنة والقوى الصاعدة، بطريقة عادلة ومتوازنة تضمن حق تلك القوى في تعزيز قدراتها واستجابتها لمطالب شعوبها"، يعتبر أحد السبل لتبني القوى الصاعدة لمفاهيم التنمية المستدامة والتنمية الخضراء، واحترامها لالتزاماتها البيئية الدولية.

في الختام، لا يفوتنا التذكير بأن الصين تتشابه مع عديد القوى الصاعدة الأخرى في بعض المشكلات البيئية المحلية، وتشاركها التحديات البيئية العالمية وما تفرضه من قيود وعتبات على مسارات واستراتيجيات صعودها، ولكن الصين تبقى دائما "تجربة تاريخية فريدة".[62]

الهوامش:

[1]– آلن ونترز وشهيد يوسف (محرران)، **الرقص مع العمالقة: الصين والهند والاقتصاد العالمي**، ترجمة: أحمد رمو، سلسلة دراسات اقتصادية (19)، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص 47.

[2] – Dieter GRUNOW and Thomas HEBERER, "Environmental Governance in China: New Developments and Perspectives", **Journal of Current Chinese Affairs**, No 3/2011, p 06.

[*]– استخدام كلمة "الصعود" في أدبيات السياسة الدولية الصينية لا يخلو من الجدل، ففي الوقت الذي أصبح الساسة والقادة الصينيون يفضلون كلمة "التنمية" بدل "الصعود" لاعتبارات استراتيجية تتعلق بتجنب السياسات الاحتوائية للقوة المهيمنة والقوى الغربية، وتبييض صورة الصين في الجوار الإقليمي والعالم؛ لا يفضل المحللون الصينيون بدورهم استخدام كلمة "الصعود" عند الحديث عن مسار تحول القوة نحو الصين في العقود الأخيرة، وإنما يفضلون استخدام كلمة "العودة" أو عبارة "استعادة المكانة" على اعتبار أن الصين «تستعيد مكانتها الطبيعية في النظام الدولي، المكانة التي فقدتها بفعل العدوان الغربي في القرن التاسع عشر»، أنظر:

Prem Mahadevan, "China's uncertain peaceful rise", **in**: Daniel Möckli (Editor), **STRATEGIC TRENDS 2012**: **Key Developments in Global Affairs**, (Switzerland: Center for Security Studies, ETH Zurich, 2012). p 14.

[3] – Lauren M. Phillips, ''International relations in 2030: The transformative power of large developing countries'', **Discussion Paper**, (Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2008), p 14.

[**]– انتشرت هذه المقولة في عديد الكتابات المهتمة بتجربة التنمية والصعود الصيني وآثارها البيئية المختلفة، وأكد عليها العديد ممن زاروا أو أقاموا فترة في الصين، وقد سمحت لي زيارتي الشخصية القصيرة للصين (بالتحديد مدينتي بكين وشنغهاي) في شهر نوفمبر الماضي بمعاينة هذه الحقيقة، ولو أن زيارتي تلك قد تصادفت (من باب الحظ بحسب وصف أصدقائي الصينيين) مع سماء صافية مكنتني من رؤية الشمس في سماء العاصمة الصينية لمدة ثلاثة أيام خلال أسبوع.

[4] -"Beijing suffered 189 polluted air days in 2013: environmental bureau", **Global Times**, 02-01-2014, accessed 11 February 2014., URL : http://www.globaltimes.cn/content/835484.shtml#.UwZ58c4qzl1

[5] - فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة: محمد رمضان حسين، سلسلة كتاب العربية 14، (الرياض: المجلة العربية، 2011)، ص 181.

[6] - جمع تقرير لهيئة البحث بالكونغرس الأمريكي ولخص أهم المعطيات المتوفرة حول التلوث في الصين، طالع:
Wayne M. Morrison, **China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States**, (Congressional Research Service , March 4, 2013). pp : 32-33.

[7] - Nathalie Rousset, "Impacts du changement climatique, sécurité hydrique et enjeux agricoles", **Perspectives chinoises**, [En ligne], 2007/1 | 2007, mis en ligne le 01 janvier 2010, consulté le 18 juillet 2010. URL : http://perspectiveschinoises.revues.org/1913

[8] - نقلا عن: فولفانج هيرن، **المرجع السابق**، ص 173.

[9] - Nathalie Rousset, **Op. Cit**.

[10] - Nathalie Rousset, **Op. Cit**.

[11] - S. Rozelle et al, "Poverty, population and environmental degradation in China", **Food Policy**, Vol. 22, No. 3, 1997, p 231..

[12] - International Monetary Fund, **People's Republic of China: 2013 Article IV Consultation**, IMF Country Report No. 13/211, (Washington, D.C: IMF, 2013), p 19.

[13] - فولفنج هيرن، **مرجع سابق**، ص 74.

[14] - المرجع نفسه، ص 175.

[15] - S. Rozelle et al, **Op. Cit**, p 231.

[16] - فولفانج هيرن، **مرجع سابق**، ص 177.

[17] - نقلا عن: المرجع نفسه، ص ص: 185-186.

[18] - International Monetary Fund, **Op. Cit**, p 19.

[19] - ابراهيم غرايبة، **على خطى الصين يسير العالم**، سلسلة مراجعات كتب، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2012)، ص 06.

[20] - فولفانج هيرن، **مرجع سابق**، ص 188.

[21] - نقلا عن: المرجع نفسه، ص ص: 188-189.

[*] - تشير مقدمة تقرير التوقعات البيئية العالمية الخامس إلى أنه «في حين كان الناس على وعي بتأثير نشاطاتهم على بيئتهم المحلية منذ وقت طويل، فإن الوعي بالأثر التراكمي لتلك النشاطات على البيئة العالمية لم يبرز إلى في العقود القليلة الأخيرة»، أنظر:
United Nations Environment Programme, **Global Environment Outlook (GEO-5)**, (UNEP, 2012).

[22] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **موجز التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية: ملخص لمقرري السياسات**، 2012، ص 06.

[**]– تتضمن السياسيات البيئية العالمية مجموعة من العتبات البيئية الحرجة، أبرزها عتبة "احترار كوكب الأرض"، فالحاجة إلى تقليص احترار كوكب الأرض فرضت وضع هدف رئيسي هو إبقاء زيادة درجة الحرارة أقل من 2 درجة مئوية، ومثلما تشير التقارير الرصدية البيئية للسنوات الخيرة فإن وضع هذه العتبة قد ساهم في تحقيق نتائج ملموسة وإن كانت غير كافية.

[23]– العدد الكبير لسكان الصين جعلها أكثر استهلاكا للموارد الطبيعية والطاقوية، وأكثر تسببا في الإضرار بالبيئة مقارنة بالدول الصناعية والقوى الصاعدة الأخرى حتى أطلق عليها لقب«الملوث الأكبر» رغم أن حصة الفرد الأمريكي من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون (21 طناً) أربعة أضعاف حصة الفرد الصيني (5.5 طن)، كما أنه فرض على الصين أن تلتزم بنسبة نمو اقتصادي عالية، والالتزام بهذه النسبة غير ممكن التحقيق حاليا دون تداعيات بيئية معتبرة. أنظر: هشام بشير، "مستقبل البيئة بعد مؤتمر كوبنهاجن"، **جريدة الأهرام**، العدد الصادر بتاريخ: 01 فبراير 2010. تم التصفح يوم: 20 سبتمبر 2013، متاح على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96426&eid=875

[*]– حسب تقرير التوقعات البيئية العالمية الخامس، يعتبر كل من العدد الكبير للسكان والتنمية الاقتصادية من بين أكبر وأسرع محركات التغير المناخي. أنظر:
United Nations Environment Programme, **Global Environment Outlook** (**GEO-5**), (UNEP, 2012), p 05.

[24] – PJ Crutzen, "Impacts of China's air pollution", **Frontiers in Ecology and the Environment**, (The Ecological Society of America), Volume 4, Issue 7 (September 2006), p 340.

[25] – Zheng Yisheng, "Introduction: China's environment and development challenge", **In**: James Keeley and Zheng Yisheng, **Green China** : **Chinese insights on environment and development**, (London: International Institute for Environment and Development, 2012), p 13.

[26] – Guo Xiaomin, "Understanding Environmental Pollution in China", **In**: James Keeley and Zheng Yisheng, **Op**. **Cit**, p 44.

[27] – Zheng Yisheng, **Op**. **Cit**, p 13.

[28] – Wayne M. Morrison, **Op**. **Cit**, p 32.

[29] – Shen Keting, "Local and Central Government Relations: Impulsive investments and sustainable development", **In**: James Keeley and Zheng Yisheng **Op**. **Cit**, p 174.

[30] – Ibid, pp: 173-174.

[31]– فولفانج هيرن، **مرجع سابق**، ص 181.

[32]– ناتاليا تاميريزا، "تغير المناخ والاقتصاد"، **مجلة التمويل والتنمية**، مارس 2008، ص 21.

[33]– فولفانج هيرن، **مرجع سابق**، ص 190.

[34] – Guo Xiaomin, **Op**. **Cit**, p 18.

[35]- Ibid, p 15.

[36]– منار ابراهيم الشهابي، "نشوء القوى: المشهد الجيوسياسي"، **مجلة الفكر السياسي**، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق)، العدد 21، 2005، ص 295.

[37]– روجر هارابين، "الصين "تتصدر قائمة الدول الأكثر تلويثا للبيئة في العالم""، **بي بي سي،** آخر تحديث: الثلاثاء 15 أبريل 2008. تم التصفح يوم: 20 سبتمبر 2013، متاح على الرابط:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/sport/newsid_7347000/7347720.stm

*– أصبحت حالة البيئة في الصين تستقطب اهتمام وتتبع جميع دول وشعوب العالم، وفي بعض الحالات تتحامل التقارير الغربية، وبعض دول الجوار الصيني، على الأداء البيئي للاقتصاد والحكومة الصينية، ما جعل وزارة حماية البيئة الصينية تصدر تقريرا سنويا حول " حالة البيئة في الصين " للتوعية بحالة البيئة فيها والدفاع عن سياساتها وصورتها البيئية في العالم.

[38]– فولفانج هيرن، **مرجع سابق،** ص 173.

[39] – Magali Robert, ''Puissance Chine: La stratégie d'affirmation internationale chinoise'', **Fiche de L'IRSEM**, Mars 2010, p 11.

[40]– أورفيللي شِل، **مرجع سابق.**

[41]– هشام بشير، **مرجع سابق.**

[42]– توماس فريدمان، "نمو الاقتصاد الصيني... معجزة تنقصها **'**الخضرة**'** "، **صحيفة الوسط،** 11 جويلية 2009، تم التصفح في: 19 سبتمبر 2013، متاحة على الرابط: http://www.el-wasat.com/w_press_articale.php?id=55561250

[43] – Becker, Jasper, "China's Growing Pains: More Money, More Stuff, More Problems", **National Geographic**, March 2004, pp : 01-04.

*– في هذا الشأن تضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 تحولات مهمة في الفكر والممارسة التنموية، بما فيها تلك ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وجاء في التقرير: «وعلى الصعيد البيئي، تكثر الأدلة التي تثبت أن خيارات الأجيال الماضية والحاضرة ألحقت أضراراً جسيمة بالنظم الإيكولوجية. والبلدان الفقيرة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تحاكي أنماط الإنتاج والاستهلاك المتبعة في البلدان الغنية». أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013**: **نهضة الجنوب.. تقدم بشري في عالم التنوع**، ص 37.

[44] – - Zheng Yisheng, **Op**. **Cit**, p 18.

[45]– بعد قمة كوبنهاغن لسنة 2009 حول التغير المناخي، أعادت الصين التركيز، وبقوة وكثافة، على أهمية بناء اقتصاد جديد وأكثر خضرة، وهو ما اعتبر "**التحول العظيم الثالث**" في المسيرة التنموية المعاصرة للصين، حيث كان التحول الأول بتأسيس الجمهورية الجديدة سنة 1949، والثاني بانطلاق الإصلاحات الاقتصادية سنة 1978. انظر: Zheng Yisheng, **Op**. **Cit**, p 19.

[46]– رويترز، "الأمم المتحدة: نقص الموارد البيئية يمنع تحقيق أهداف النمو الصينية على النمط الغربي"، **الشرق الأوسط،** العدد 8997، الخميس 17 يوليو 2003. تم التصفح يوم: 19 سبتمبر 2013، متاح على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=182165&issueno=8997

[47]– آلن ونترز وشهيد يوسف (محرران)، **مرجع سابق،** ص 28.

[48] – Zheng Yisheng, **Op**. **Cit**, p 13.

[49] – Yongyuan Yin, Emanuele Cuccillato, Ellen Kelly, "Adapting to climate change in China: achievements and challenges", **IIED Briefing Papers**, (London : International Institute for Environment and Development, Nov 2011), p 02.

*– على سبيل المثال، فيضان نهر اليانجتسي سنة 1998، والذي مثل كارثة صينية، كان سببه تقطيع الأشجار التي كانت تحجز بعض مياهه وتحافظ على توازنه في أعالي مجراه. أنظر: فولفانج هيرن، **مرجع سابق،** ص 176.

[50] – Guo Xiaomin, **Op**. **Cit**, p 42.

[51] – Ibidem

[52]- إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، في: هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (تحرير)، **الصعود الصيني**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2006)، ص 179.

[53] - The World Bank, **China 2030**: **Building a Modern**, **Harmonious**, **and Creative Society**, (Washington DC: The World Bank, 2013), p 249.

[54] - International Monetary Fund, **Op**. **Cit**, p 19.

[55] - Guo Xiaomin, **Op**. **Cit**, p 34.

[56]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص 179.

[57] - National Intelligence Council, **Global Trends 2030**: **Alternative Worlds**, (US: NIC, December 2012), p 33.

[58]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص 180.

[59] - Duncan Hewitt, "China's environmental challenge", **bbc News**, Friday, 17 November 2000, accessed 11 February 2014, available at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/in_depth/asia_pacific/1027824.stm

[60] - Prem Mahadevan, **Op**. **Cit**, p 15.

[61] - Guest Editorials, **Op**. **Cit**, p 340.

[62] - Ibid, p 339.